الأمانة العامة
القطاع الاجتماعي
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

ورقة معلومات حول
الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

الخلفية:

تضمن "إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين"[1] التوصل إلى اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في عام 2018. وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2016 تم تعيين الممثلين الدائمين للمكسيك وسويسرا بنيويورك للمشاركة في تيسير العملية التي تقود إلى اعتماد هذا الاتفاق من خلال مفاوضات مفتوحة وشفافة وشاملة مع الدول لتحديد طرائق المفاوضات الحكومية ووضع جدول زمني لها، وبحث إمكانية عقد مؤتمرات تحضيرية وأي خطوات عملية أخرى. وقد تم تنظيم العملية التحضيرية المؤدية إلى وضع الاتفاق العالمي على ثلاث مراحل: (1) المشاورات (أبريل/ نيسان – نوفمبر/ تشرين الثاني 2017)؛ (2) التقييم (نوفمبر/ تشرين الثاني 2017 – يناير/ كانون الثاني 2018)؛ (3) المفاوضات الحكومية الدولية (فبراير/ شباط – يوليه/ تموز 2018). وقد تم إحالة المسودة النهائية من الاتفاق التي صدرت بتاريخ 2018/7/11 لاعتمادها من قبل المؤتمر الحكومي الدولي الذي عقد بمراكش بالمملكة المغربية يومي 10-2018/12/11، والذي قامت السيدة/ لويز أربور – الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالهجرة الدولية، بدور الأمين العام له.

والاتفاق هو وثيقة غير ملزمة من الناحية القانونية، تعيد مبادئه التوجيهية التأكيد على الحقوق السيادية للدول في تحديد سياساتها الوطنية للهجرة، وهو أداة مرنة قادرة على تلبية احتياجات كل بلد وتحفز التعاون المشترك على جميع المستويات بما يراعي اختلاف تجارب الهجرة وتحدياتها من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى. ويعد هذا هو الاتفاق الأول الذي تم التفاوض عليه بين الحكومات لتغطية جميع أبعاد الهجرة الدولية بطريقة شاملة ومُفَصَّلة.

ملخص مضمون الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

ينقسم الاتفاق إلى ستة أجزاء كالتالي:

- **<u>أولاً: الديباجة</u>:**

تم التأكيد في الديباجة على أن الاتفاق العالمي هو عبارة عن ***إطار للتعاون غير ملزم قانوناً*** يبني على الالتزامات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، ويعزز التعاون الدولي بين جميع

[1] صدر إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين عن الاجتماع رفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة على هامش دورتها العادية الواحدة والسبعين في 2016/9/19.

الفاعلين في مجال الهجرة، ويقر بأنه لا يمكن لأي دولة أن تعالج مسألة الهجرة بمفردها، ويؤيد سيادة الدول والتزاماتها بموجب القانون الدولي.

- **ثانياً: الرؤية والمبادئ التوجيهية:**

1. **الفهم المشترك:** العلم بأن الهجرة سمة مميزة لعالمنا الذي تسوده العولمة، حيث إنها تربط المجتمعات من الداخل وعبر جميع مناطق العالم، مما يجعل جميع الدول بلدان منشأ وعبور ومقصد. وإدراك الحاجة المستمرة إلى جهود دولية من أجل تعزيز المعرفة بالهجرة وتحليلها، حيث أن التفاهمات المشتركة ستحسن السياسات التي تطلق العنان لإمكانات التنمية المستدامة للجميع. وضرورة جمع ونشر بيانات عالية الجودة، وضمان أن يكون المهاجرون الحاليون والمحتملون على علم تام بحقوقهم والتزاماتهم وخياراتهم في إطار الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وأن يكونوا على وعي بمخاطر الهجرة غير القانونية. إلى جانب ضرورة توفير معلومات موضوعية قائمة على الأدلة حول فوائد الهجرة وتحدياتها، بهدف تبديد الروايات المضللة التي تخلق تصورات سلبية عن المهاجرين.
2. **المسئوليات المشتركة:** الإقرار بأنه لا يمكن لأي بلد بمفرده مواجهة التحديات والفرص الناجمة عن الهجرة، وإقرار الدول بمسئولياتها المشتركة تجاه بعضها البعض بصفتها دولاً أعضاء في الأمم المتحدة إزاء تلبية احتياجات ومراعاة شواغل بعضها البعض بشأن الهجرة، والالتزام العام باحترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وحمايتها وإعمالها، بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، مع تعزيز أمن وازدهار جميع المجتمعات المحلية.
3. **وحدة القصد:** والمتمثلة في تيسير وضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية التي تصب في صالح الجميع. والالتزام بمواصلة الحوار المتعدد الأطراف في الأمم المتحدة من خلال آلية متابعة واستعراض دورية وفعالة، مع ضمان ترجمة الكلمات الواردة في هذه الوثيقة إلى إجراءات ملموسة لصالح الملايين من الناس في كل منطقة من مناطق العالم.
4. **المبادئ التوجيهية:** حيث يتمركز الاتفاق العالمي للهجرة حول الإنسان، ويقوم على مبدأ التعاون الدولي، ويحترم السيادة الوطنية، وسيادة القانون ومراعاة الأصول القانونية، ويرتكز على خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويقوم على أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويحترم المنظور الجنساني ويعزز المساواة بين الجنسين، ويعزز الالتزامات القانونية الدولية القائمة فيما يتعلق بحقوق الطفل، ويتبع نهج شامل للحكومة بأكملها، وكذلك نهج المجتمع بأكمله.

- **ثالثاً: الإطار التعاوني والأهداف:** الذي يتضمن 23 هدف على النحو الآتي:

1. جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة.
2. تقليص الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تضطر الناس إلى مغادرة بلدهم الأصلي.
3. تقديم معلومات دقيقة في حين وقتها في جميع مراحل الهجرة.
4. ضمان حيازة جميع المهاجرين ما يثبت هويتهم القانونية ووثائق كافية.
5. تعزيز توافر ومرونة وسائل الهجرة النظامية.
6. تيسير التوظيف المنصف والأخلاقي وضمان الظروف التي تكفل العمل اللائق.
7. معالجة أوجه الضعف في الهجرة والحد منها.
8. إنقاذ الأرواح وتنسيق الجهود الدولية بشأن المهاجرين المفقودين.
9. تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين.
10. منع الإتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية.

11. إدارة الحدود بطريقة متكاملة وآمنة ومنسقة.
12. تعزيز اليقين والقدرة على التنبؤ في إجراءات الهجرة من أجل الفرز والتقييم والإحالة على نحو مناسب.
13. عدم اللجوء إلى احتجاز المهاجرين إلا كملاذ أخير، والعمل على إيجاد بدائل.
14. تعزيز الحماية والمساعدة والتعاون القنصلي على امتداد دورة الهجرة.
15. تيسير حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية.
16. تمكين المهاجرين والمجتمعات من تحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي الكاملين.
17. القضاء على جميع أشكال التمييز وتعزيز الخطاب العام المستند إلى الأدلة من أجل التأثير على تصورات العامة عن الهجرة.
18. الاستثمار في تنمية المهارات وتيسير الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والكفاءات.
19. خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان.
20. تشجيع إرسال التحويلات المالية بوسائل أسرع وأكثر أماناً وأقل كلفة، وتيسير الاندماج المالي للمهاجرين.
21. التعاون على تيسير عودة المهاجرين والسماح بإعادة دخولهم بصورة آمنة تصون كرامتهم وكذلك إعادة إدماجهم إدماجاً مستداماً.
22. إنشاء آليات من أجل تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي والاستحقاقات المكتسبة.
23. تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية تحقيقاً للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

- **رابعاً: الأهداف والالتزامات:**

يعد هذا هو الجزء الأكبر من الاتفاق والذي يتناول الأهداف الثلاثة والعشرون بنوع من التفصيل بحيث تم وضع مجموعة من الإجراءات التفصيلية لكل هدف من هذه الأهداف.

- **خامساً: التنفيذ:**

- أكد هذا الجزء على أهمية التنفيذ الفعال للاتفاق العالمي من خلال تضافر الجهود المبذولة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، والالتزام بتحقيق الأهداف والالتزامات الواردة في الاتفاق العالمي مع مراعاة مختلف الحقائق والقدرات ومستويات التنمية الوطنية، واحترام السياسات والأولويات الوطنية. وأكد على أن الاتفاق العالمي يجب أن ينفذ بطريقة تتفق مع حقوق والتزامات الدول بموجب القانون الدولي، ومن خلال تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف، وتنشيط الشراكة العالمية بروح من التضامن، والاستمرار في البناء على الآليات والمنصات والأطر القائمة للتعامل مع الهجرة بجميع أبعادها. والسعي لتعزيز المشاركة في التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
- كما تقرر إنشاء ***آلية لبناء القدرات*** في الأمم المتحدة لدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ الاتفاق العالمي. وتتيح هذه الآلية للدول الأعضاء والأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين – بما في ذلك القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية – المساهمة في الموارد التقنية والمالية والبشرية على أساس طوعي من أجل تعزيز القدرات وتعزيز التعاون بين الشركاء. وتتكون هذه الآلية من:
  1. **مركز تواصل** ييسر التوصل إلى حلول قائمة على طلب الدول ومكيفة وفق الاحتياجات ومتكاملة؛
  2. **صندوق للتمويل الأولي** لتنفيذ الحلول التي تعتمد على إقامة مشاريع؛

3. **<u>منصة عالمية للمعارف</u>** كمصدر مفتوح للبيانات على شبكة الإنترنت.

- وأكد هذا الجزء على أهمية التعاون والشراكة مع المهاجرين ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات المهاجرين والمغتربين والمنظمات الدينية والسلطات والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والنقابات العمالية والبرلمانيين والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام وغيرها من الجهات المعنية.
- تضمن كذلك الترحيب بقرار الأمين العام للأمم المتحدة **إنشاء شبكة تابعة للأمم المتحدة معنية بالهجرة** لضمان الدعم الفعال والمتماسك على نطاق المنظومة لتنفيذ ومتابعة واستعراض الاتفاق العالمي. وتقوم المنظمة الدولية للهجرة بدور المنسق والأمانة الفنية للشبكة، إلى جانب الاستفادة من الخبرات الفنية للجهات ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة، ولك بالاتساق مع آليات التنسيق الموجودة بالفعل.
- وتضمن هذا الجزء الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تقديم تقارير إلى الجمعية العامة كل سنتين عن تنفيذ الاتفاق العالمي، وعن أنشطة منظومة الأمم المتحدة وأداء الترتيبات المؤسسية في هذا الصدد.
- وتضمن كذلك الاعتراف بالدور الهام للعمليات والمنصات التي تقودها الدول على الصعيدين العالمي والإقليمي في دفع عجلة الحوار الدولي بشأن الهجرة. وفي هذا الإطار تم دعوة **المنتدى العالمي للهجرة والتنمية وعمليات التشاور الإقليمية** وغيرها إلى توفير منصات لتبادل الخبرات بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي، وتبادل الممارسات الجيدة بشأن السياسات والتعاون، والتعريف بالنهج المبتكرة، وتوطيد الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين فيما يتعلق بمسائل محددة في مجال السياسة العامة.

- **<u>سادساً: المتابعة والاستعراض:</u>**

- سيتم استعراض التقدم المحرز على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية في تنفيذ الاتفاق العالمي في إطار الأمم المتحدة من خلال نهج تقوده الدول وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين.
- وقد تقرر تغيير مسمى وهدف الحوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية ليصبح "***منتدى استعراض الهجرة الدولية***" "International Migration Review Forum"، والذي يعقد كل 4 سنوات بدءاً من عام 2022. وسيكون بمثابة المنبر العالمي الحكومي الدولي الرئيسي للدول الأعضاء لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ جميع جوانب الاتفاق العالمي وتبادل المعلومات بشأنه، بما في ذلك جوانبه المتعلقة بخطة التنمية المستدامة 2030، وبمشاركة جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة. وسيصدر عن كل اجتماع لمنتدى استعراض الهجرة الدولية إعلان حول التقدم المحرز يتم الاتفاق عليه على المستوى الحكومي الدولي، والذي يمكن أن يتم أخذه في الاعتبار في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.
- دعوة العمليات والمنتديات والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية – بما في ذلك ***اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة*** أو ***عمليات التشاور الإقليمية*** – إلى استعراض حالة تنفيذ الاتفاق العالمي داخل كل منطقة من المناطق الإقليمية كل 4 سنوات اعتباراً من عام 2020، بالتناوب مع المناقشات التي تجري على الصعيد العالمي.
- يتيح ***المنتدى العالمي للهجرة والتنمية*** مساحة لتبادل المعلومات بصورة غير رسمية حول تنفيذ الاتفاق العالمي سنوياً.

- دعوة ***الحوار الدولي بشأن الهجرة*** الذي تنظمه المنظمة الدولية للهجرة، وكذلك ***عمليات التشاور الإقليمية***، وغيرها من الفعاليات والمبادرات التي تقودها الدول، للمساهمة في منتدى استعراض الهجرة الدولية من خلال تقديم البيانات والأدلة وأفضل الممارسات والنهج المبتكرة والتوصيات المتعلقة بتنفيذ الاتفاق العالمي.
- تشجيع ***جميع الدول الأعضاء*** على إعداد خطط استجابة وطنية طموحة لتنفيذ الاتفاق العالمي، وإجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز على الصعيد الوطني.
- الطلب من ***رئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة*** أن تطلق وتختتم مشاورات حكومية دولية مفتوحة وشفافة وشاملة في عام 2019 لتحديد الطرائق والجوانب التنظيمية لمنتديات استعراض الهجرة الدولية، وصياغة الطريقة التي ستستفيد بها المنتديات من مساهمات الاستعراضات الإقليمية وسائر العمليات ذات الصلة، باعتبارها وسيلة لزيادة تعزيز فعالية واتساق المتابعة والاستعراض المبينين في الاتفاق العالمي.

المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

استضافت مراكش بالمملكة المغربية يومي 10-2018/12/11 المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي أطلق عليه "اتفاق مراكش"، حيث تم اعتماد الاتفاق في الجلسة العامة الافتتاحية للمؤتمر يوم 2018/12/10. وقد شارك في المؤتمر ممثلي 164 دولة، وتم على هامشه تنظيم أكثر من 60 فعالية من قبل المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والشركاء الآخرين. ويعد هذا أكبر اجتماع على الإطلاق للدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول الهجرة الدولية، حيث حضره أكثر من 2500 مشارك وحوالي 800 صحفي.

وقد أشادت السيدة أربور بجهود المملكة المغربية لخلق بيئة ملهمة لإطلاق أحد المشاريع الفارقة في مجال الهجرة، مضيفةً أن اتفاق مراكش سيظل المرجع لجميع المبادرات المستقبلية التي تتناول التنقل البشري عبر الحدود.

وقد تألف المؤتمر من ثماني جلسات عامة متتالية، بواقع أربع جلسات عامة كل يوم، وحوارين عقدا بالتوازي مع الجلسات العامة، وذلك بهدف إعطاء أمثلة على السبل والوسائل الكفيلة بدعم تنفيذ الاتفاق العالمي، وبمشاركة تفاعلية من أصحاب مصلحة متعددين. وقد تناول الحوار الأول ***"تشجيع العمل بشأن الالتزامات الواردة في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"***، في حين تناول الحوار الثاني ***"الشراكات والمبادرات الابتكارية للمضي قدماً"***. وقد دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء والجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى أن تقوم خلال الحوارين بالنظر في تبادل وجهات نظرها بشأن جميع أبعاد الهجرة الدولية، بما في ذلك تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، ومساهمات المهاجرين في التنمية المستدامة، والمسؤوليات والفرص المشتركة، والتعاون على جمع البيانات وتحليلها، والحوكمة.

وقد قامت الدول الأعضاء بإلقاء بياناتها في الجلسات العامة على مدى يومين، وقد تضمنت بيانات لـ14 دولة عربية هي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سوريا، قطر، القمر، لبنان، ليبيا، مصر، موريتانيا.

وفي كلمته الافتتاحية خلال الجلسة العامة الأولى، أكد السيد/ أنطونيو غوتيريش – الأمين العام للأمم المتحدة على أن هناك العديد من الأكاذيب حول الاتفاق العالمي للهجرة، ثم استعرض ما أطلق عليه "الخرافات" بهذا الشأن والمتمثلة في: (1) أن الاتفاق سيسمح للأمم المتحدة بفرض سياسات للهجرة على الدول الأعضاء منتهكة بذلك سيادة

الدول، وهو ما ليس صحيحاً فالاتفاق ليس معاهدة وليس ملزماً، وإنما هو إطار للتعاون الدولي؛ (2) أن الاتفاق سينشئ حقاً جديداً للهجرة يسمح للجميع باختيار المكان والوقت المناسبين للهجرة، وهو ما ليس صحيحاً كذلك، حيث أن الاتفاق يعيد فقط التأكيد على أنه ينبغي للمهاجرين التمتع بحقوق الإنسان وبصورة مستقلة عن وضعهم؛ (3) أن الهجرة هي في الأساس حركة للناس من الجنوب إلى الشمال، في حين أن هجرة الجنوب– جنوب أكبر من الهجرة من الجنوب إلى الشمال. (4) أن الدول المتقدمة ليست في حاجة للهجرة، وهو ما ليس صحيحاً أيضاً، حيث أنه في العديد من المناطق التي تتراجع فيها معدلات الخصوبة ويزداد متوسط العمر المتوقع ستصاب الاقتصادات بالركود وسيعاني الناس دون هجرة. ثم ضرب أمثلة توضح أهمية الهجرة بالنسبة للمجتمعات ودعا إلى الابتعاد عن هذه الخرافات والعيش في الواقع. وأشار إلى أعداد ضحايا الهجرة غير النظامية، وأكد على أهمية احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية لهؤلاء المهاجرين، وأكد على أن المجتمعات تكون أكثر قوةً ومرونةً وثراءً بالتنوع، وأن كل فرد وكل مجموعة يجب أن يشعروا بأنهم مقدرون باختلافاتهم، ويشعرون في نفس الوقت بأنهم ينتمون إلى المجتمع ككل. ثم أكد على فكرتين أساسيتين؛ **الأولى** أن الهجرة كانت دائماً موجودة، ولكن في عالم أصبح فيه الأمر حتمياً وضرورياً أكثر من أي وقت مضى يجب أن تكون إدارة هذه الهجرة جيدة وآمنة وليست غير منتظمة وخطيرة. **والثانية** أن السياسات الوطنية لديها فرصة أكبر للنجاح من خلال التعاون الدولي. وأكد على أن الاتفاقين العالميين للهجرة واللاجئين يوفران معاً منصة للعمل الإنساني العقلاني الذي يحقق المنفعة المتبادلة لجميع الأطراف. وأعرب عن أمله في أن ترى الدول التي لم تشارك في المؤتمر قيمة هذا الاتفاق لمجتمعاتهم وأن تكون جزءاً منه.

- **مشاركة الأمانة العامة في المؤتمر:**

قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالمشاركة في المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وإلقاء كلمتين: الأولى في الحوار الأول، وتضمنت صورة عامة حول وضع الهجرة واللجوء في المنطقة العربية، وخطة عمل الأمانة العامة لدعم الدول العربية الأعضاء في الفترة القادمة لتنفيذ الاتفاق بالتعاون مع الشركاء من المنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة. أما الكلمة الثانية للأمانة العامة فقد تم إلقائها في الجلسة العامة السابعة في اليوم الثاني للمؤتمر، حيث استعرضت خلالها أعداد المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية منذ عام 2011، وجهود جامعة الدول العربية في إطار الاستجابة لهذه المستجدات من خلال إنشاء آليات لتعزيز التعاون والتنسيق مع الدول الأعضاء ومع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة. كما استعرضت جهود الأمانة العامة للتحضير للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وأهم الرسائل الرئيسية التي تضمنها الموقف العربي من الاتفاق، وكذلك الدور الذي تعتزم الأمانة العامة القيام به لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق على المستوى الإقليمي العربي.

- **شبكة الأمم المتحدة حول الهجرة:**

أطلق الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش خلال المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي للهجرة شبكة جديدة للأمم المتحدة حول الهجرة بهدف دعم الدول الأعضاء أثناء تنفيذها للاتفاق دعماً فعالاً ومتسقاً على نطاق المنظومة، بما في ذلك من خلال إنشاء آلية لبناء القدرات التي تم النص عليها في الاتفاق العالمي، إضافة إلى متابعة الاتفاق العالمي واستعراضه لتلبية احتياجات الدول الأعضاء. وستركز الشبكة على التعاون وستتسم بالمرونة والشمولية، وستجسد قيم الأمم المتحدة، مثل التنوع والانفتاح على العمل مع جميع الشركاء على جميع المستويات.

وستقوم الشبكة برفع تقارير للأمين العام حول تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، وستعمل بنشاط مع الشركاء الخارجيين بما في ذلك المهاجرين والمجتمع المدني والقطاع الخاص وجهات أخرى.

ستلعب المنظمة الدولية للهجرة دوراً مركزياً في هذه الشبكة، حيث ستقوم بدور منسّق الشبكة وأمانتها. كما ستستفيد الشبكة بالكامل من الخبرة التقنية والتجربة التي تتمتع بها الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وسيتواءم عمل الشبكة بالكامل مع آليات التنسيق القائمة ومع إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

ستتكون الشبكة من أعضاء منظومة الأمم المتحدة الذين يرغبون في أن يكونوا جزءاً منها والذين تعتبر الهجرة ذات أهمية لولاياتهم. وفي هذا الإطار، سيتم إنشاء ***لجنة تنفيذية*** تتألف من الكيانات ذات الولايات الواضحة والخبرة الفنية والقدرات في المجالات المتعلقة بالهجرة. كما ستتضمن الشبكة ***مجموعات عمل*** تقوم المنظمة الدولية للهجرة بدور أمانتها. وسيقوم الأمين العام رسمياً بمراجعة الترتيبات العملية للشبكة كل سنتين ابتداءً من أكتوبر 2020.

سوف يحكم عمل الشبكة مجموعة من **المبادئ التوجيهية** المتمثلة في: المساءلة، والنهج القائم على حقوق الإنسان والذي يستجيب لاحتياجات الجنسين ويراعي الأطفال، والتماسك، ووحدة الهدف، والفعالية، والشمول، والتركيز على النتائج، والمرونة.

ووفقاً لورقة اختصاصات الشبكة (مرفق)، تتمثل **أهداف الشبكة** في النقاط التالية:

1. ضمان تقديم دعم فعال ومنسق في الوقت المناسب على نطاق منظومة الأمم المتحدة للدول الأعضاء في تنفيذها ومتابعتها واستعراضها للاتفاق العالمي للهجرة، من أجل حقوق ورفاهية جميع المهاجرين ومجتمعاتهم المحلية في دول المقصد والأصل والعبور؛
2. دعم الإجراءات المتسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية لدعم تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة؛
3. العمل كمصدر للأفكار والأدوات والبيانات والمعلومات الموثوقة وتوفير التحليل وتوجيه السياسات بشأن قضايا الهجرة، بما في ذلك من خلال آلية بناء القدرات التي تم وضعها في الاتفاق العالمي؛
4. التأكد من أن الإجراءات التي تقوم بها الشبكة تعزز تطبيق القواعد والمعايير الدولية والإقليمية ذات الصلة بالهجرة وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين؛
5. توفير القيادة لتعبئة العمل المنسق والتعاون حول الهجرة من قبل منظومة الأمم المتحدة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والولاية والخبرات الفنية للهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة؛
6. ضمان التعاون الوثيق مع آليات التنسيق الأخرى الموجودة في منظومة الأمم المتحدة والتي تعالج القضايا المتعلقة بالهجرة، والبحث بنشاط عن التآزر وتجنب الازدواجية؛
7. إنشاء وتقديم الدعم لآلية بناء القدرات؛
8. الدخول في شراكات مع شركاء آخرين، بما في ذلك المهاجرون والمجتمع المدني ومنظمات المهاجرين والمنظمات الدينية والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات أرباب العمل والعمال والنقابات العمالية والبرلمانيين والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية؛

9. رفع التقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي وأنشطة منظومة الأمم المتحدة في هذا الشأن، إلى جانب سير العمل في الترتيبات المؤسسية، ودعم تقرير الأمين العام الذي سيقدم كل سنتين إلى الجمعية العامة.

- **اعتماد الاتفاق من قبل الجمعية العامة:**

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية – والذي يعرف أيضاً باتفاق مراكش العالمي للهجرة – بتاريخ 2018/12/19، وذلك بأغلبية 152 عضواً ومعارضة 5 أعضاء (التشيك، المجر، إسرائيل، بولندا، الولايات المتحدة) وامتناع 12 عن التصويت من بينها الجزائر وليبيا (مرفق جدول تصويت الدول).

تضمنت جلسة الجمعية العامة كلمات أكثر من 50 وفد قاموا باستعراض مواقف دولهم من الاتفاق العالمي، من بينها كلمات لممثلي الدول العربية التالية: الأردن، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والقمر.

كما تحدث وزير الخارجية المجري (الذي كانت بلاده من بين 5 دول صوتت ضد اعتماد الاتفاق) عن تحفظات تخص قضايا الأمن وسيادة الدول على حدودها وقوانينها المتعلقة بالهجرة. كما تحدث الممثل الرسمي للولايات المتحدة الأميركية عن نفس التحفظات، معلناً أن الاتفاق لن يكون ملزماً لدولته، هذا بالرغم من الطبيعة غير الملزمة للاتفاق.

وفور اكتمال التصويت، رحب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش باعتماد الجمعية العامة الاتفاق العالمي للهجرة، مؤكداً طبيعته "غير الملزمة قانوناً"، وترسيخه للمبادئ الأساسية للمجتمع الدولي، بما في ذلك السيادة الوطنية وحقوق الإنسان العالمية. وقال الأمين العام إن الاتفاق يمهد الطريق نحو عمل إنساني وعقلاني لصالح بلدان المنشأ والعبور والمقصد، ولصالح المهاجرين أنفسهم.

- **منتدى استعراض الهجرة الدولية:**

وفقاً لنص الاتفاق العالمي، سوف يعقد منتدى استعراض الهجرة الدولية كل 4 سنوات بدءاً من عام 2022. وسيكون بمثابة المنبر العالمي الحكومي الدولي الرئيسي للدول الأعضاء لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ جميع جوانب الاتفاق العالمي وتبادل المعلومات بشأنه، بما في ذلك جوانبه المتعلقة بخطة التنمية المستدامة 2030، وبمشاركة جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة. وسيصدر عن كل اجتماع لمنتدى استعراض الهجرة الدولية إعلان حول التقدم المحرز يتم الاتفاق عليه على المستوى الحكومي الدولي، والذي يمكن أن يتم أخذه في الاعتبار في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

ويعد المنتدى بمثابة إعادة تحديد الغرض من آلية كانت موجودة بالفعل والمتمثلة في "الحوار رفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية"، ومن المقرر أن يعقد أولى دوراته في عام 2022. وبدلاً من الدورة الثالثة من الحوار رفيع المستوى التي كان من المفترض أن تعقد عام 2019، عقدت رئيسة الجمعية العامة "نقاش رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية" بتاريخ 2019/2/27 لاستعراض الإنجاز المحرز والتحديات الحالية في سبيل تحقيق الأهداف والغايات ذات الصلة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030، وذلك في إطار الاستعداد للمنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2019. كما ركز النقاش على العلاقة بين أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، إلى جانب إلقاء الضوء على التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المتعلقة بالهجرة، ومعالجة الفجوات في

بناء القدرات وحشد التمويل وتطوير التكنولوجيا والعمليات والسياسات، وكذلك الشراكات لتحقيق الأهداف ذات الصلة بالهجرة وتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة.

وقد قامت رئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة ماريا فرناندا إسبينوزا بتعيين الميسرين المشاركين لقيادة المشاورات التي ستجرى لوضع الطرائق والجوانب التنظيمية الخاصة بمنتدى استعراض الهجرة الدولية بتاريخ 2018/12/21؛ حيث تم تعيين الممثل الدائم لأسبانيا لدى الأمم المتحدة السيد Agustín Santos Maraver والممثل الدائم لبنجلاديش لدى الأمم المتحدة السيد Masud Bin Momen للقيام بهذا الدور (مرفق خطابات رئيس الجمعية العامة بهذا الشأن). وأكدت إسبينوزا على التزامها بضمان عملية تفاوض مفتوحة وشفافة وشاملة. ومن المقرر أن يتم الانتهاء من وضع هذه الطرائق بحلول يوم 31 يوليو/ تموز 2019 وذلك لدعم تنفيذ الاتفاق العالمي.

كما أكدت إسبينوزا على أهمية المراجعات الإقليمية وضرورة إطلاع منتدى استعراض الهجرة الدولية بنتائجها بهدف ضمان وتعزيز فعالية واتساق المتابعة المتعلقة بتنفيذ الاتفاق العالمي.

- **<u>معلومات أساسية وملاحظات:</u>**

- أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات خلال العامين الماضيين تضمنت: "طرائق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"؛ و"طرائق عقد المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"؛ و"الهجرة الدولية والتنمية"، إلى جانب صدور تقرير الأمين العام للأمم المتحدة: "نحو هجرة تصب في صالح الجميع"، وكذلك تقرير الممثل الخاص المعني بالهجرة الذي تضمن 16 توصية من أجل تحسين إدارة الهجرة. وقد تم تضمين كل هذه الوثائق في الملفات الوثائقية التي تم توزيعها على الدول الأعضاء خلال اجتماعات عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء، كما تم إلقاء الضوء على أهم ما جاء في هذه الوثائق في أوراق المعلومات التي أعدتها الأمانة العامة.
- قامت الأمانة العامة للأمم المتحدة بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة لتقديم الخدمات للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي للهجرة، حيث قامت الأولى بتوفير القدرة والدعم في حين قامت الثانية بتقديم الخبرة المطلوبة في المجال التقني وفي مجال السياسات. وقد بدأت العملية المؤدية إلى وضع الاتفاق العالمي في أبريل/ نيسان 2017 واستمرت حتى يوليو/ تموز 2018، وانقسمت إلى ثلاث مراحل: المشاورات؛ التقييم؛ المفاوضات الحكومية الدولية.
- قام السيد/ خوان خوسيه غوميز كاماتشو- الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، والسيد/ يورغ لوبر- الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، الميسران المشاركان في تيسير العملية المؤدية إلى اعتماد الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، بتقديم المسودة الأولى للاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية يوم 2018/2/5، وهي المسودة التي تم إجراء المفاوضات الحكومية عليها في نيويورك بدءاً من فبراير/شباط 2018 حتى يوليو/تموز 2018 على مدار 6 جلسات. تم نشر المسودة النهائية للاتفاق العالمي للهجرة بتاريخ 2018/7/11، وقد تم تعميمها على الدول الأعضاء مع المسودة النهائية للاتفاق العالمي للاجئين.
- انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من عملية المشاورات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق في عام 2017 قبيل "الاجتماع التحضيري للمؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" الذي استضافته المكسيك خلال الفترة من 4-6 /2017/12. كما أثار موضوع اعتماد الاتفاق جدلاً كبيراً بين دول الاتحاد الأوروبي بين مؤيد للاتفاق ومعارض له.

جهود الأمانة العامة أثناء عملية وضع الاتفاق العالمي للهجرة

- في إطار التحضير للمشاورات التي جرت حول الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، قامت الأمانة العامة (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بعقد ***اجتماعاً استثنائياً لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء*** – بصفتها الأمانة الفنية – بمقرها بالقاهرة يومي 25-2017/7/26. وقد تم تنظيم الاجتماع بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، وخرج الاجتماع بوثيقتين ختاميتين حول "مساهمة عملية التشاور في الاتفاق العالمي للاجئين" و"مساهمة عملية التشاور في الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية".

- شاركت الأمانة العامة (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) في تنظيم ***الاجتماع التشاوري الإقليمي للتحضير للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية***، الذي عقدته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ووكالات الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية، وذلك ببيت الأمم المتحدة في بيروت في 26-2017/9/27. وقد قامت الأمانة العامة خلال هذا الاجتماع بعرض أهم الرسائل التي تضمنتها الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع الاستثنائي المشار إليه أعلاه بشأن الاتفاق العالمي للهجرة بصفتها الأمانة الفنية لعملية التشاور. وخلص الاجتماع إلى وثيقة ختامية تضمنت ملخص الرسائل الرئيسية التي ركزت على الموضوعات الستة التي تم تناولها في المشاورات التي جرت بشأن الاتفاق، وقد تم عرض هذه الوثيقة في اجتماع المكسيك الذي عقد في ديسمبر/ كانون الأول 2019.

- تم تخصيص جلسة خلال ***الاجتماع الرابع لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء*** الذي عقد بمقر الأمانة العامة بالقاهرة يومي 7-2018/5/8 لمناقشة "المستجدات بشأن الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"، حيث تضمنت قيام المنظمة الدولية للهجرة بعمل عرض حول "الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية: من النهج إلى الجوهر"، كما قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، بعمل عرض حول "الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية: أبعاده وتأثيره على المنطقة العربية"، وعرضاً لممثل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة بالمملكة المغربية بصفتها الدولة المستضيفة للمؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي للهجرة، إلى جانب قيام كل من منظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان بعمل عروض حول الموضوع. وخلال المناقشات تم تسليط الضوء على المساحة المشتركة بين الاتفاق العالمي للاجئين والاتفاق العالمي للهجرة، والتي تمثل إشكالية على مختلف المستويات العالمية والإقليمية وكذلك على مستوى ولاية المنظمات الدولية، كما تم التأكيد على أهمية النظر إلى أهداف الاتفاق العالمي للهجرة من منظور تنموي.

- قامت الأمانة العامة (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) ***بالتنسيق والتواصل مع بعثة الجامعة العربية بنيويورك لضمان مشاركة المجموعة العربية بشكل منسق في الجولات المختلفة للمفاوضات الحكومية الدولية*** وموافاتها بالوثائق الصادرة عن اجتماعات عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء ARCP التي تتضمن الرسائل الرئيسية التي ترغب دول المنطقة في تضمينها في الاتفاق العالمي للهجرة.

- قامت الأمانة العامة كذلك بإعداد ***أوراق معلومات وملفات وثائقية وملخصات محدثة*** حول العملية التي جرت لوضع الاتفاق العالمي للهجرة وموافاة الدول بالمستجدات وبالمسودات المعدلة للاتفاق بعد نشرها، وتم تعميم هذه الوثائق

على مندوبيات الدول الأعضاء وكذلك نقاط اتصال الدول الأعضاء لدى عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء ARCP. إلى جانب إعداد ملخصين باللغة العربية للمسودتين الأولى والنهائية للاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وتعميمه على الدول الأعضاء.

- ***قامت المجموعة العربية في نيويورك بتشكيل فريق تفاوضي عربي*** برئاسة الخبيرة اللبنانية المسؤولة عن الملف لتنسيق المواقف العربية على ضوء مخرجات اجتماعات عملية التشاور السابق ذكرها والنسخ المتتالية من الاتفاق العالمي، وذلك خلال اجتماعات أسبوعية للمجموعة العربية لمناقشة التطورات في العملية التفاوضية وتحديد المواقف التي يتم الإعراب عنها في المفاوضات حول الاتفاق. وقد أثنت المجموعة العربية في الموقف الذي عرضته خلال الجلسة الأخيرة من المفاوضات على التقدم الحاصل في المسودة 3 من الاتفاق وأخذ هواجس المجموعة بعين الاعتبار لا سيما الفصل التام بين الهجرة واللجوء وعدم الخلط في المفردات التابعة لكلا الفئتين. وأكدت على التزام المجموعة بالمبادئ الرئيسية للاتفاق ومحاوره.
- سوف تعمل الأمانة العامة (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) على ***متابعة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية*** على المستوى الإقليمي العربي من خلال الآليات التي أنشأتها لتيسير عملها، حيث ستقوم بالعمل مع الدول الأعضاء من خلال عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء، كما ستستفيد من الخبرات التقنية المتوفرة لدى المنظمة الدولية للهجرة وكذلك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) من خلال مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية (التي تترأسها جامعة الدول العربية– إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والمنظمة الدولية للهجرة).

للوصول إلى مزيد من المعلومات حول الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ومتابعة إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، برجاء زيارة الموقع التالي: http://refugeesmigrants.un.org/

L.azzam